

WIPO/ACE/8/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 15 أكتوبر 2012

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد

الدورة الثامنة

جنيف، 19 و20 ديسمبر 2012

الآليات الاختيارية لتسوية منازعات الملكية الفكرية

من إعداد السيد أندرو كريستي، أستاذ الملكية الفكرية بكلية ملبورن للحقوق والباحث المساعد بالمعهد الأسترالي لأبحاث الملكية الفكرية، جامعة ملبورن

ألف. معلومات أساسية

1. يشمل برنامج عمل هذه الدورة، وهي الدورة الثامنة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد، تحليل الجهود المختلفة والنماذج البديلة والخيارات الأخرى المحتملة من منظور للدفاعية الاجتماعية الاقتصادية لمواجهة تحدي التقليد والقرصنة. وتعرض هذه الورقة للآليات الاختيارية، بما فيها التسوية البديلة للمنازعات، التي تستهدف مواجهة التقليد والقرصنة. ولأغراض هذه الورقة، يُقصد بكلمة "آليات" أي إجراء من شأنه التعامل مع نزاع ما يتعلق بأحد حقوق الملكية الفكرية. وتعتبر الآلية "اختيارية" إذا لم يكن وجودها مفروضاً بموجب القانون (حتى إذا كان الدافع إلى وجودها هو القانون). وتعرض هذه الورقة أشكالاً مختلفة للآليات الاختيارية، بما فيها التسوية البديلة للمنازعات، التي تطبقها منصات الإنترنت والشركات العامة – الخاصة لمواجهة التقليد والقرصنة. كما تتضمن تحليلاً لملامح هذه الآليات وتطرح بعض الأفكار حول المبادرات المحتملة في هذا المجال.

2. تتضمن هذه الورقة تحليلاً ومقارنة لست عشرة آلية اختيارية، اعتمدها عشر مؤسسات مختلفة، اختيرت بحيث تغطي مجموعة من المنصات والقطاعات الصناعية وحقوق الملكية الفكرية. وهذه الآليات هي: (1) سياسة غوغل (Google) بشأن "العلامة التجارية آد سانس (AdSense) و آدووردس AdWords"؛ (2) وسياسة غوغل بشأن "سلع آدووردس المقادة"؛ (3) وسياسة غوغل بشأن "حق المؤلف في آدووردس"؛ (4) وسياسة غوغل بشأن "إزالة محتوى من غوغل"؛

* كلمة شكر وتقدير إلى فيونا روتشتاين التي ساعدت في إعداد هذا التقرير.
إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

(5) و"مذكرة تفاهم" بين مجموعة متنوعة من أصحاب حقوق الملكية الفكرية (التي يغلب عليها حق المؤلف) ومقدمي خدمات الإنترنت من يتخذون من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لهم ("مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية")؛ (6) وسياسة فيسبوك (Facebook) بشأن "الملكية الفكرية"؛ (7) و"مذكرة تفاهم" بين مجموعة متنوعة من أصحاب حقوق الملكية الفكرية (التي تغلب عليها العلامات التجارية) من يتخذون من الاتحاد الأوروبي مقراً لهم ("مذكرة تفاهم الاتحاد الأوروبي")؛ (8) و"سياسة حق المؤلف وقانون حق المؤلف للألفية الرقمية" في تويتر (Twitter)؛ (9) و"سياسة العلامات التجارية" في تويتر؛ (10) و"سياسة تويتر بشأن المعلومات الشخصية المنشورة على تويتر"؛ (11) و"سياسة انتحال الشخصية" في تويتر؛ (12) وقرار الرابطة الدولية لقانون المنافسة (LIDC) بشأن "مسؤولية وسطاء الإنترنت"؛ (13) وسياسة برنامج التحقق من أصحاب الحقوق (VeRO) الذي يطبقه موقع إي باي (eBay) بشأن "إخطار دعوى الانتهاك"؛ (14) و"أفضل ممارسات التدابير الاختيارية لمواجهة بيع الأشياء المقلدة عبر الإنترنت" والتي تتبعها الجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA)؛ (15) وسياسة أليبا (Alibaba) "أليبرونكت (Aliprotect)"؛ (16) وسياسة سكند لايف (Second Life) بشأن "قانون حق المؤلف للألفية الرقمية".

باء. تحليل الآليات الاختيارية

3. تم تحليل كل من الآليات الاختيارية الواردة في الفقرة السابقة في ضوء العوامل التالية:

- "1" مستوى التشغيل: ما هو المستوى الاقتصادي الذي تطبق عنده الآلية؟
- "2" الشكل: بأي شكل توصف الآلية؟
- "3" المنصة: في أي نوع من المنصات التجارية تطبق الآلية؟
- "4" الحق: ما هو الحق القانوني الذي تطبق عليه الآلية؟
- "5" متطلبات الانتصاف: ما الذي يجب أن يثبتته صاحب الحق لكي يحصل على المساعدة بموجب الآلية؟
- "6" سبل الانتصاف: ما هي المساعدة أو النتيجة التي توفرها الآلية؟
- "7" إجراءات إصدار القرار: من هو الذي يصدر القرار وكيف يصدره بموجب الآلية؟
- "8" الطعن: هل توفر الآلية وسيلة للاعتراض على القرار؟
- "9" الشفافية: هل تنشر نتائج الآلية؟
- "10" الدافع: ما هو الدافع لاعتماد الآلية؟

"1" مستويات التشغيل

4. يوضح التحليل أن الآليات الاختيارية تطبق على ثلاثة مستويات اقتصادية مختلفة – على مستوى المشروع الفردي، وعلى مستوى قطاع صناعي معين، وعلى مستوى قطاعات صناعية متعددة. ومن المفهوم أن آليات غوغل وفيسبوك وتويتر وإي باي وأليبا وسكند لايف لا تطبق إلا في العمليات الخاصة بكل منها. وعلى العكس من ذلك، تطبق مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية ومذكرة تفاهم الاتحاد الأوروبي في مشروعات متعددة في قطاع صناعي معين – في قطاع مقدمي خدمات الإنترنت وفي قطاع مقدمي خدمات التجارة عبر الإنترنت، على التوالي. أما قرار الرابطة الدولية لقانون المنافسة وأفضل ممارسات الجمعية الدولية للعلامات التجارية فقد عولجت على نطاق أوسع – لوسطاء الإنترنت في عدد من القطاعات الصناعية.

"2" الأشكال

5. وصفت جميع آليات المشروعات في شكل تشغيلي - أي أنها وصفت في شكل آلية تطبق فعلا في المشروع. ومن آليات القطاع الصناعي، وصفت مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في شكل تشغيلي، بينما ترد مذكرة تفاهم الاتحاد الأوروبي وقرار الرابطة الدولية لقانون المنافسة وأفضل ممارسات الجمعية الدولية للعلامات التجارية في شكل أدلة "الأفضل الممارسات".

"3" المنصات

6. تغطي الآليات الاختيارية مجموعة من المنصات المختلفة: النفاذ إلى الإنترنت/التوزيع (مذكرة تفاهم الولايات المتحدة والرابطة الدولية لقانون المنافسة)؛ ومواقع البحث (غوغل والجمعية الدولية للعلامات التجارية)؛ ومواقع الوسائط الاجتماعية (فيسبوك وتويتر)؛ وبيئات الألعاب (سكند لايف)؛ ومواقع الأسواق والتسويق (مذكرة تفاهم الاتحاد الأوروبي وإي باي وأليبابا والرابطة الدولية لقانون المنافسة والجمعية الدولية للعلامات التجارية)؛ وخدمات السداد (الجمعية الدولية للعلامات التجارية).

"4" الحقوق

7. إن الحقوق التي تغطيها الآليات الاختيارية واسعة النطاق. فهي تغطي جميع "حقوق الملكية الفكرية التقليدية" - أي العلامات التجارية المسجلة وغير المسجلة وحق المؤلف والرسوم والنماذج والبراءات. وتتجاوز بعض الآليات الاختيارية (فيسبوك، وتويتر) حقوق الملكية الفكرية التقليدية وتعالج المطالبات المتعلقة "بالحقوق المجاورة"، كاتهام الخصوصية وسرقة الهوية (انتحال الشخصية). وينبغي أن يلاحظ أن هذه الحقوق المجاورة تعالجها فقط الآليات الاختيارية المطبقة على مستوى المشروعات؛ فلا يغطي هذه الحقوق أي من الآليات الاختيارية على مستوى القطاعات الصناعية.

8. وتشير الكثير من الآليات الاختيارية بشكل محدد إلى مصطلح "مُقلد/تقليد" ومصطلح "مُقرصن/قرصنة" فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي تطالب بها. ويبدو من السياق أن المصطلحين يستخدمان بصورة غير دقيقة كمرادف لانتهاك علامة تجارية عبر صنع أو توزيع سلع غير أصلية تحمل تلك العلامة التجارية، وكمُرادف لانتهاك حق المؤلف عبر إعداد أو توزيع نسخ حرفية لمصنفات محمية بحق المؤلف، على التوالي (في مقابل التعاريف الواردة في اتفاق تريبس). وحتى في الحالات التي لا ترد فيها إشارة إلى المصطلحين المذكورين، فغالبا ما تغطي الآلية انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية من تلك الأنواع لأن أحكامها بشأن انتهاك العلامات التجارية أو انتهاك حق المؤلف واسعة النطاق بما فيه الكفاية. وفي كلتا الحالتين، لا يوجد أي فرق واضح بين طريقة معالجة الآلية لانتهاك حقوق الملكية الفكرية الذي يشكل "تقليدا" أو "قرصنة"، من جهة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية الذي يمثل شكلا آخر من أشكال انتهاك العلامات التجارية أو حق المؤلف من جهة ثانية.

"5" متطلبات الانتصاف

9. يوضح التحليل أن متطلبات الانتصاف تتشابه إلى حد كبير فيما يتعلق بالانتهاك المزعوم لحقوق الملكية الفكرية التقليدية بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي لتشغيل الآلية.

10. عند البحث عن سبيل للانتصاف إزاء انتهاك مزعوم لحق تقليدي من حقوق الملكية الفكرية من خلال آلية اختيارية على مستوى المشروع، يُطلب من المدعي عادة تقديم المعلومات التالية بصرف النظر عما إذا كان الانتهاك المزعوم يتعلق ببراءة أو علامة تجارية مسجلة أو علامة تجارية غير مسجلة أو رسم أو نموذج مسجل أو حق مؤلف: "1" المعلومات الكاملة للاتصال بالمدعي؛ "2" وموضوع البراءة أو العلامة التجارية أو الرسم أو النموذج أو حق المؤلف المزعوم انتهاكه؛ "3" والدولة أو الدول التي يزعم المدعي تسجيل حقوق الملكية الفكرية فيها؛ "4" ورقم تسجيل حق الملكية الفكرية، إن وجد؛

"5" والمنتجات أو العمليات المعنية موضوع البراءة المسجلة، والسلع والخدمات التي سجلت لها العلامة التجارية، والسمات البصرية والمنتجات التي تؤكد الدعوى حقوق رسومها أو نماذجها المسجلة؛ "6" والمعلومات التي تكفي بدرجة معقولة لتمكين المشروع من أن يحدد في موقعه الإلكتروني مكان المادة التي يعتقد المدعي أنها تنتهك حقوق ملكيته الفكرية، أي عناوين الإنترنت التي تفضي مباشرة إلى المحتوى الذي يدعى أنه ينتهك الحق؛ "7" وإعلان يفيد بأن المدعي يعتقد بحسن نية أن استخدام حق الملكية الفكرية على النحو الموصوف، بالطريقة المشكو منها، لم يصرح به صاحب حق الملكية الفكرية أو من ينوب عنه أو القانون؛ "8" وإعلان يفيد بأن المعلومات الواردة في إخطار المدعي صحيحة وتخضع لعقوبة الحنث باليمين وتفيد بأنه صاحب حق الملكية الفكرية أو مصرح له بالتصرف بالنيابة عنه؛ "9" والتوقيع الإلكتروني أو الفعلي للمدعي.

11. وفيما يتعلق بادعاء حدوث انتهاك مزعوم لحق ملكية فكرية تقليدي من خلال آلية على مستوى قطاع صناعي واحد أو قطاعات صناعية متعددة، توجد شروط معينة يجب توفرها لنيل الانتصاف. حيث تشترط "أفضل ممارسات" الجمعية الدولية للعلامات التجارية، مثلا، أن يقدم صاحب العلامة التجارية المسجلة ما يلي من أجل الانتصاف: وصف تفصيلي للمعاملات التي يزعم أنها غير قانونية؛ ومعلومات تحدد موقع الإنترنت الذي حدثت فيه المعاملات المزعومة؛ والدليل على أن الشيء المقلد المزعوم قد تم شراؤه باستخدام منصة مقدم الخدمات؛ وما يثبت ملكية علامة تجارية مسجلة في واحد أو أكثر من الأنظمة القانونية المعمول بها؛ وبيان بأن بيع السلع المقلدة موضوع الادعاء سوف يؤدي إلى الإضرار بصاحب العلامة التجارية؛ ووصف للجهود التي بذلها صاحب العلامة التجارية بحسن نية لحل المسألة مباشرة مع بائع السلع المقلدة المزعومة (أو تفسير لعدم بذل هذه الجهود).

"6" سبل الانتصاف

12. بشكل عام، تختلف سبل الانتصاف المتاحة وفقا لما إذا كانت الآلية الاختيارية تعمل على مستوى المشروع أو على مستوى القطاع الصناعي (القطاعات الصناعية). فسبل الانتصاف بالنسبة للأول هي بصفة رئيسية: "1" إزالة المحتوى الذي يتبين أنه يمثل انتهاكا؛ و"2" تعطيل المجال؛ و"3" وتعليق الحساب. غير أنه لا يمكن تقسيم سبل الانتصاف إلى فئات بالنسبة لمستوى القطاع الصناعي (القطاعات الصناعية) بنفس السهولة.

13. وبالفعل، فإن كل آلية من الآليات الاختيارية المتصلة بالقطاعات الصناعية تقدم حلا مختلفا عند إثبات الانتهاك. فمذكرة تفاهم الاتحاد الأوروبي تتضمن إجراءات للإخطار والسحب. ويتضمن قرار الرابطة الدولية لقانون المنافسة أيضا هذه الإجراءات، بالإضافة إلى أوامر المحكمة (كالإنذارات القضائية وأوامر الكشف) التي تصدر ضد وسيط للإنترنت بصرف النظر عن العثور على أي خطأ من جانب وسيط الإنترنت. وتطبق مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية خطة استجابة تدريجية تلزم مقدمي خدمة الإنترنت بتنفيذ عقوبات ضد المستخدمين، منها خفض المؤقت في سرعات البث للرفع أو التنزيل أو كليهما والتقييد المؤقت للنفاذ إلى الإنترنت. وتقتصر أفضل ممارسات الجمعية الدولية للعلامات التجارية سبل انتصاف تختلف باختلاف المنصة. وبالنسبة إلى مواقع البحث، تشمل سبل الانتصاف التجميد أو وضع علامة للتعامل مع ارتفاع نسبة عرض ألفاظ معينة يشتهب في أنها تشير إلى نشاط تقليد؛ وفيما يتعلق بمواقع الأسواق والتسويق، تشمل سبل الانتصاف الحرمان الدائم من النفاذ إلى خدمات المواقع، والإحالة إلى مسؤولي إنفاذ القانون المعنيين؛ وبالنسبة إلى مقدمي خدمات السداد، تتمثل طريقة الانتصاف المقترحة في إنهاء خدمة السداد.

"7" إجراءات إصدار القرار

14. فيما يتعلق بالآليات التي تم تحليلها على مستوى المشروعات، لا يوجد إلا القليل جدا من المعلومات المتاحة للجمهور، إن وجدت أصلا، عن الشخص الذي يبت في ادعاء حدوث انتهاك للحقوق، والطريقة التي يصدر بها قراره. فمثلا، لا توجد معلومات متاحة للجمهور عن سياسة غوغل بشأن "سلع آدوردس المقلدة" فيما يتعلق بالشخص الذي يقرر رفض أو

تعطيل الإعلانات وإيقاف المعلنين، والطريقة التي يتم بها ذلك. فالموقع المعني يعلن فقط أن غوغل "سوف يقوم بالتحقيق في جميع الشكاوى المعقولة".

15. ويرد وصف للإجراء المتعلق بإصدار القرار بتفصيل أكبر في الآليات الاختيارية التي تطبق على مستوى القطاعات الصناعية. حيث تورد مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، تعليقات مفصلة لشكل كل "برنامج إنذار لحق المؤلف" لدى كل مشارك من مقدمي خدمة الإنترنت، تحت العناوين التالية: "1" خطوة تثقيفية أولية؛ "2" خطوة الإقرار؛ "3" خطوة تدابير التخفيف؛ "4" خطوة تدابير ما بعد التخفيف. كما يرد في المذكرة أيضا أنه يجب على كل مشارك من مقدمي خدمة الإنترنت: "1" تقديم استمارة إنذارته المتعلقة بحق المؤلف إلى "خبير مستقل" (يعرف "كخبير تقني محايد مستقل أو خبراء تقنيين محايدين مستقلين") كجزء من استعراض الخبير المستقل لمنهجية كل مشارك من مقدمي خدمة الإنترنت؛ "2" والنظر بحسن نية في أية اقتراحات يقدمها الخبير المستقل بخصوص تطبيق منهجية مقدم خدمة الإنترنت وأية تحسينات يقترح إدخالها عليها.

"8" الطعون

16. توفر بعض الآليات الاختيارية على مستوى المشروعات، وليس كلها، شكلا من أشكال عملية الطعن في نتائج دعاوى انتهاك حقوق الملكية الفكرية. فتسمح منصات الوسائط الاجتماعية (تويتر وفيسبوك) لأصحاب الحسابات بالطعن فقط في نتائج دعاوى انتهاك حق المؤلف، وليس في قرارات دعاوى انتهاك العلامات التجارية (المسجلة وغير المسجلة) أو انتهاك الخصوصية أو انتحال الشخصية. وبالمثل، فإن منصة سكند لايف للألعاب تسمح للمدعى عليه في دعاوى الانتهاك بأن يتقدم بإخطار مضاد فيما يتعلق بنتائج دعوى انتهاك حق المؤلف (حيث إن هذا الحق هو حق الملكية الفكرية الوحيد الذي ينطبق على هذه المنصة). وتمنح الآلية الاختيارية لمنصة السوق إي باي eBay أصحاب الحسابات فرصة الطعن في أي قرار سارٍ في دعاوى انتهاك تتصل بالعلامات التجارية (المسجلة وغير المسجلة) وحق المؤلف والبراءات والرسوم والنماذج.

17. وبالمثل، فإن بعض الآليات على مستوى القطاعات الصناعية، وليس كلها، تتضمن وسائل للطعن. فتسمح مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية للمشارك بأن يطلب إجراء استعراض مستقل فيما يتعلق بالإنذارات المتعلقة بحق المؤلف في تدابير التخفيف والإنذارات المسبقة المتعلقة بحق المؤلف، في حين يقضي قرار الرابطة الدولية لقانون المنافسة بأنه ينبغي أن يكون بمقدور المستخدمين الطعن في إزالة أي محتوى يُزعم أنه يمثل انتهاكا.

18. وبالنسبة إلى الآليات التي تتضمن عملية للطعن، فإن درجة الكشف فيما يتعلق بطريقة عملها تتباين تبانيا مملوسا. والكشف في مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية يتسم بأكبر درجة من التفصيل: فهي لا تحدد فقط الأسس التي يمكن بناء عليها التقدم بالطعن ومعايير الاستعراض الواجب تطبيقه، بل تشترط أيضا أن ينظر في الطعن طرف محايد مستقل يجب عليه أن يقدم "وصفا موجزا للأساس المنطقي" لرفض الطعن. وبالمقارنة، فإن العمليات التي تتضمنها الآليات الاختيارية على مستوى المشروعات تختلف اختلافا شديدا: فالطعن يُنظر فيه داخليا، وأساس البت في الطعن غير محدد، ولا يلزم إبداء أسباب القرار.

"9" الشفافية

19. إن المنشور من نتائج الآليات الاختيارية لتسوية المنازعات بالسبل البديلة محدود للغاية. فلا تفرض أية آلية أي نوع من الشفافية في عملها. ومع ذلك، فإن هناك مشروعين من المشروعات التي تطبق الآلية الاختيارية ينشران بالفعل معلومات عامة عن استخدامهما. ويكشف غوغل عن عدد وهوية أصحاب حق المؤلف (ومنظماتهم) الذين طلبوا إزالة نتائج البحث التي ترتبط بمادة تخضع لحق مؤلف يُزعم انتهاكه. ويذكر موقع تويتر عدد إخطارات السحب المتعلقة بحق المؤلف التي يتلقاها والتي تؤدي نسبة مئوية منها إلى إزالة المادة، وعدد المستخدمين والحسابات التي تتأثر بها.

"10" الدوافع

20. يبدو أن هناك، بشكل عام، ثلاثة دوافع وراء الآليات الاختيارية لتسوية المنازعات بالسبل البديلة التي جرى استعراضها في هذه الوثيقة: المحافظة على النزاهة التجارية، وتثقيف المستخدمين، وتجنب عقوبات انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

21. وتعتبر المحافظة على النزاهة التجارية دافعا خاصا وراء الآليات على مستوى المشروعات، لا سيما آليات المشروعات التي تقوم بتشغيل الأسواق الإلكترونية. وبشكل عام، فإنه من مصلحة زبائن المنصة - ومن ثمة مصلحة المنصة بذاتها - بقدر ما هو من مصلحة أصحاب حقوق الملكية الفكرية أن توجد وسيلة فعالة للتعامل مع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية مثل منح السلع المقلدة.

22. ويبدو أن تثقيف المستخدمين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول فيما يتصل بحقوق الملكية الفكرية يمثل دافعا إضافيا وراء الآليات الاختيارية لتسوية المنازعات بالسبل البديلة، على الأقل بالنسبة إلى الآليات التي تطبق في القطاع الصناعي. فتذكر مذكرة تفاهم الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، أن من بين أهدافها "تثقيف المستهلكين وإعاقه الانتهاك على الإنترنت وتوجيه المستهلكين إلى مصدر المحتوى القانوني الشرعي على الإنترنت".

23. ويمثل تجنب عقوبات انتهاك حقوق الملكية الفكرية دافعا آخر، وهو بلا شك الدافع السائد وراء كل آلية من الآليات الاختيارية لتسوية المنازعات بالسبل البديلة. فكل آلية تشمل، كجزء من سبل الانتصاف التي تتضمنها، صورة من صور إجراء "الإخطار والسحب". وقد صممت هذه الإجراءات للاستجابة لمتطلبات التشريعات الوطنية المختلفة، مثل قانون الولايات المتحدة بشأن حق المؤلف للألفية الرقمية والقوانين الوطنية التي تمثل لتوجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الذي يجد من العقوبات التي تطبق على (أي التي تعتبر "ملاذا آمنا" بالنسبة إلى) مقدم خدمة الإنترنت الذي يستضيف مادة تنتهك حقوق الملكية الفكرية، حيث يبادر مقدم الخدمة على وجه السرعة بإزالة وسيلة النفاذ إلى ("سحب") المادة عند تلقيه معلومات فعلية ("إخطارا") عن وجود المادة. والدافع إلى إدراج إجراء الإخطار والسحب في الآليات على مستوى المشروع واضح: فهو يكفل استفادة المشروع من الملاذ القانوني الآمن. وثمة دافع إضافي وراء إدراج إجراء الإخطار والسحب في آليات الرابطة الدولية لقانون المنافسة على مستوى القطاع الصناعي: التنسيق بين إجراءات الإخطار والسحب المتبعة في المشروعات في ذلك القطاع الصناعي.

جيم. الملاحظات والمبادرات المحتملة

24. يمكن تلخيص استنتاجات الاستعراض الوارد أعلاه للآليات الاختيارية لمعالجة التقليد والقرصنة والانتهاكات الأخرى لحقوق الملكية الفكرية كما يلي: إن الآليات الاختيارية منتشرة ومعتمدة لدى أغلبية الشركات على مستوى مجموعة من المنصات والصناعات. وتغطي الآليات جميع الانتهاكات التقليدية لحقوق المؤلف، بما فيها التقليد والقرصنة، مع فرق طفيف، إن وجد فرق أصلا، بين طريقة معالجتهما. وتنشابه إلى حد كبير متطلبات الانتصاف العامة في الآليات رغم أن مستوى الإثبات المطلوب لتحديد المتطلبات يتراوح ما بين دعاوى غير محقق فيها وأدلة موثقة. وسبل الانتصاف الأساسية التي تمنحها الآليات هي نوع من "السحب" - مثل سحب المواد التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية أو منع النفاذ إليها. وتستخدم الآليات على مستوى الشركات إجراء داخليا يوفر درجة قليلة من الشفافية أو لا شيء منها فيما يخص العمليات أو النتائج. ولا تتاح بشكل عام إجراءات الطعن. ولئن كانت الآليات تساهم في الحفاظ على النزاهة التجارية للمنصات وتثقيف المستخدمين بشأن حقوق الملكية الفكرية، فإن دافعها المهمين هو السماح لمقدمي الخدمات على الإنترنت بالاستفادة من الملاذ القانوني الآمن تفاديا للعقوبات على انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

25. وتنطوي الآليات الاختيارية على ثلاث جهات فاعلة وهي: "1" مقدم خدمة الإنترنت التي تنطبق عليها الآلية (مقدم الخدمة)؛ "2" وصاحب حقوق الملكية الفكرية الذي يزعم تعرض حقوقه للانتهاك (صاحب الحقوق)؛ "3" ومستخدم الخدمة المنتهك المزعم للحقوق (المنتهك المزعوم). ومن الممكن تحديد انشغالات كل جهة فاعلة في إطار موقفها الحالي.

26. فسيكون مقدم الخدمة معنيا بفعالية الآلية وكفاءتها، ولا سيما ما إن كانت الآلية تمثل متطلبات الملاذ الآمن وإن كانت تشكل عبئا أقل نسبيا على من يقوم بإدارتها. وبما أن الآليات على مستوى الشركات مصممة من قبل مقدم الخدمة الذي تنطبق عليه الآليات، فيمكن القول بأن هذه الآليات تحقق العنصرين المذكورين. ويبدو أن القول نفسه ينطبق على الآليات على مستوى قطاع الصناعة لأن هذه الآليات، على ما يبدو، مصممة بإسهام كبير من الشركات في القطاعات الصناعية المعنية.

27. وسيكون صاحب الحقوق معنيا أيضا بفعالية الآلية وكفاءتها، ولا سيما إن كانت الآلية تتيح سبل الانتصاف المرغوب فيها وإن كانت تشكل عبئا أقل نسبيا على مستخدميها. وقد يكون "السحب" الذي يشكل سبيل الانتصاف الأساسي هو الحد الأدنى من الانتصاف الذي يرغب فيه صاحب الحقوق. وفي بعض الحالات، قد يرغب أصحاب الحقوق في سبل انتصاف أكثر موضوعية - مثل منع المنتهكين الماعودين لأفعالهم، والكشف عن المعلومات لوكالات الإنفاذ، ولكن قد لا تكون متاحة. وليس من الواضح ما إذا كان عبء الآلية معقولا ومقبولا بالنسبة لأصحاب الحقوق.

28. ويبدو أن الانشغالات المحتملة أكثر بكثير بالنسبة للمنتهك المزعوم. وعلى وجه الخصوص، قد تتعلق هذه الانشغالات المعقولة بالإنصاف الإجرائي للآليات الاختيارية. وليس من الواضح إن كانت الآليات: "1" تمنح قرينة البراءة للمنتهك المزعوم؛ "2" وتفصل في المنازعة بحياذ (أي البت في المنازعة من قبل كيان ليس له أية مصالح خاصة في نتيجة المنازعة)؛ "3" وتطبق معايير قانونية واضحة ومناسبة ومعقولة في تسوية المنازعة؛ "4" وتتيح سبل انتصاف متناسب ودرجة الانتهاك؛ "5" وتتيح آلية مناسبة لمراجعة قرار خاطئ (أي الطعن فيه)؛ "6" وتتيح الشفافية فيما يخص تطبيق الآلية وفيما يخص نتائجها.

29. ولا ينبغي الاعتقاد أن الانشغالات المتعلقة بالإنصاف الإجرائي للآليات الاختيارية لها أهمية بالنسبة للمنتهك المزعوم فقط (الذي لا يحظى في غالب الأحيان بكثير من التعاطف)، بل إنها تكتسي أيضا أهمية لدى جميع أصحاب المصلحة لأنها ترتبط بنزاهة نظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي حالة اعتبار آلية اختيارية بديلة لتسوية المنازعات غير منصفة فلن تتلقى دعما كبيرا من الجمهور العام.

30. وهناك مجال لاتخاذ تدابير لمعالجة انشغالات أصحاب الحقوق بشأن فعالية وكفاءة الآليات الاختيارية البديلة لتسوية المنازعات وبشأن إنصاف تلك الآليات تجاه المنتهك المزعوم. ويمكن أن تتناول تلك المبادرات كلاً من مضمون الآليات وطريقة تطبيقها.

31. وقد تتخذ المبادرات التي تعالج مضمون آلية اختيارية عددا من الأشكال منها وثيقة بشأن "المبادئ التوجيهية" تحدد "أفضل الممارسات" المرتبطة بآلية اختيارية معينة. وتكون تلك الوثيقة عامة نوعا ما وتشبه أفضل ممارسات الجمعية الدولية للعلامات التجارية، ولكنها تتناول القرصنة والسلع المقلدة على حد سواء وتعكس مجموعة أوسع من المصالح (بما في ذلك مصالح منتهك مزعوم). ومن تلك الأشكال أيضا شكل أكثر تفصيلا ألا وهو "سياسة عامة نموذجية" - أي وثيقة تحدد الأحكام الأساسية (الإجرائية والموضوعية - القانونية) لآلية نموذجية بلغة دقيقة بالمستوى الذي يوجد في العادة في الممارسات الحالية. وقد تتخذ تلك المبادرات شكلا آخر وهو "القانون غير الملزم" - أي وثيقة غير ملزمة تتضمن مبادئ شبيهة بمبادئ المعاهدات ومن ذلك توصية الويبو المشتركة لعام 2001 بشأن حماية العلامات التجارية على الإنترنت. ويمكن لقانون غير ملزم بشأن الآليات الاختيارية البديلة لتسويات المنازعات أن يحقق ما يلي: "1" تنفيذ أحكام نموذجية بشأن الملاذ الآمن في القانون الوطني؛ "2" وتنفيذ أحكام نموذجية إجرائية وموضوعية - قانونية على الآليات الاختيارية على مستوى الشركات أو القطاعات الصناعية.

32. وقد تتخذ المبادرات التي تعالج تطبيق آلية اختيارية بديلة لتسوية المنازعات شكل تقديم جملة مستقلة للخدمات – أي تقديم خدمة الفصل في المنازعة في إطار الآلية من طرف كيان محايد. وقد يكون ذلك بتأوليا في المنازعة أو بتأ في طعن أو كليهما. وتوجد الكثير من السوابق فيما يخص الجهات المستقلة التي تقدم خدمات الفصل في انتهاكات حقوق الملكية الفكرية ومنها الويبو. ويقدم مركز الويبو للتحكيم والوساطة مجموعة من الخدمات المتعلقة بالتسوية البديلة للمنازعات ومن أشهرها تسوية منازعات أسماء الحقول في إطار سياسة الإيكان الموحدة لتسوية منازعات أسماء الحقول.

33. وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن الآليات الاختيارية للتسوية البديلة للمنازعات تضطلع بدور في غاية الأهمية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد اعتمدت تلك الآليات على نطاق واسع – ولكن رغم تطورها التنظيمي فهي تعاني من الاختلافات وأوجه القصور. وهناك مجال للعمل على تحسين فعالية تلك الآليات وكفاءتها وإنصافها – ومن ثمة تعزيز النزاهة الشاملة لنظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

[نهاية الوثيقة]